

## يوم دراسي حول الزواج المختلط بجامعة الأمير عبد القادر الرخصة شرط جوهري لإثبات عقد القران



شؤون الأسرة لدى مجلس قضاء قسنطينة، فأكدت من جهتها، أن محكمة قسنطينة تستقبل عشرات قضايا تثبيت الزواج المختلط والتي هي حاليا في أروقة العدالة، بعد أن أصبحت الفتيات أكثر حرصا على حقوقهن، مشيرة إلى أن القضايا قيد المعالجة في مختلف المحاكم هي قضايا سابقة لحالات لم يتم الفصل فيها بعد. وشددت على ضرورة استصدار الرخصة الإدارية المسبقة لتثبيت الزواج المختلط رغم كونها غير مطلوبة من الناحية الفقهية إلا أن المشرع الجزائري فرضها، ضمن الإجراءات التنظيمية، حيث يقوم الوالي بمنحها بعد طلب تحقيق، للتأكد ما إذا كان الزواج شكلي أو مؤكد خاصة وأن القضايا التي تتم معالجتها أكدت أن عديد الزوجات المختلطة تمت بغرض الحصول على الجنسية وهو ما خلف آثارا سلبية، خاصة عودة الزوج الأجنبي إلى بلاده وترك زوجته وأبنائه دون نفقة، أو عدم إثبات النسب وغيرها. وقالت القاضية، مريم شليحي، قاضية شؤون الأسرة لدى محكمة زيفود يوسف بولاية قسنطينة، بخصوص الآثار المترتبة عن الزواج المختلط وطريقة الحد منه، أن القاضي يجد صعوبات كبيرة بخصوص القانون الواجب تطبيقه بسبب تعدد الجنسيات وبسبب وجود تناقض بين أحكام القانون الجزائري والقانون المقارن خاصة فيما يتعلق بأحكام الشريعة الإسلامية، فضلا عن وجود صعوبة في إضفاء طابع الرسمية على العقد خاصة بوضع المشرع الجزائري للرخصة كشرط لصحة عقد الزواج ووجود اجنبي في الدولة يود الزواج بجزائرية فيه مساس بصالح البلاد خاصة فيما تعلق بوجود طرف اجنبي في العلاقة ما يشكل خطر سياسي على الدولة وأمنه، مضيفة أن وجود أطفال نجموا عن علاقة زواج غير شرعية ولكنها غير قانونية مع وجود مستقبل مجهول لهم خاصة إن لم يحصل الزوج على الرخصة ورفض إثبات الزواج.

**أكد المشاركون خلال يوم دراسي حول الزواج المختلط وعلاقة الشريعة والقانون، أن المحاكم الجزائرية باتت تشهد مئات القضايا لتثبيت هذا النوع من الزواج، الذي كیفه المشرع الجزائري على أساس أنه زواج عرفي لعدم تقييده في دفاثر الحالة المدنية.**

### شبيبة . ح

وأضافوا أن المشرع الجزائري لجأ إلى سن قوانين لتنظيم عقود زواج الجزائريات بالأجانب بعد استصدار الرخصة والتأكد من مدى توفر أركان وشروط الزواج وفقا للقانون الجزائري.

وأضاف المشاركون في هذا اليوم الدراسي الذي احتضنته جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، بحضور قضاة من عديد محاكم الولاية وأساتذة جامعيين، أن الزواج المختلط أصبح مع توسع استعمال وسائل التواصل الاجتماعي متاحا، حيث بات زيجات علاقات بين الأفراد، سهلا مقارنة بالسنوات الماضية مما أدى إلى إقامة علاقات متعددة بغض النظر عن رابط الإقليم والدين والجنسية، وهو ما طرح عديد الإشكالات المتعلقة أساسا بإبرام عقد الزواج المختلط في حد ذاته، كالقواعد القانونية الواجبة التطبيق والأتار القانونية المترتبة عنه كالحضانة، النفقة، الميراث وغيرها.

وشدد فيصل بوعقاب، نائب عام مساعد بمجلس قضاء قسنطينة، على ضرورة اشتراط الرخصة الإدارية المسبقة لأجل تثبيت الزواج المختلط للمحافظة على التوازن الأسري والأمن القومي، بقناعة أن الرخصة تبقى شرطا أساسيا لإثبات عقد الزواج خاصة بعدما أصبح دافع الزواج المختلط غير مرتبط بتكوين أسرة وبناء منزل بل أحيانا تكون دوافعه الحصول على جنسية أو مأوى أو حتى الهروب من العدالة، أما السيدة سعدي نجا، قاضية